زار صندوق الرعاية الاجتماعية وافتتح الإدارة العامة لتقنية المعلومات .. نائب الرئيس :

الصندوق يسهم في التخفيف من الفقر وخلق فرص عمل للمحتاجين

نائب الرئيس مع قيادة صندوق الرعاية الاجتماعية

لدى افتتاحه الإدارة العامة لتقنية المعلومات

نائب رئيس الجمهورية لدى تفقده ادارة المعلومات

صنعاء / سبأ:

قام الأخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية يوم أمس الأحد بزيارة تفقدية لصندوق الرعاية الاجتماعية وذلك للاطلاع على طبيعة الأنشطة التي يقوم بها في مجالات الرعاية الاجتماعية والأمان الاجتماعي.

وكان في استقباله وزيرة الشئون الاجتماعية والعمل الدكتورة امة الرزاق علي حمد ووكيل الوزارة عبده الحكيمي والمدير التنفيذي للصندوق منصور الفياضي.

وزار نائب الرئيس في مستهل زيارته لمقر صندوق الرعاية الاجتماعية المكتبة الخاصة بمحتويات البحث والصور الميدانية للعمل ،وتعرف على طبيعة المشاريع المنفذة من قبل الصندوق على مستوى المحافظات والمديريات.

وزار الأخ نائب رئيس الجمهورية بعد ذلك كبينة النظام الشبكي (آي بي) الذي يمثل الربط الشبكي الخاص بالصندوق والذي تبلغ كلفته ما يزيد على أربعمائة مليون ريال و يربط المركز الرئيسي بالمحافظات والمناطق كافة.

إلى ذلك افتتح الأخ عبدربه منصور هادي الإدارة العامة لتقنية المعلومات وبعد أن قص الشريط إيذانا بهذا الافتتاح تفقد محتويات الإدارة من الأجهزة و الحاسبات والآلات المتطورة.

واطلع على المعلومات التي تخزنها هذه الأجهزة في مختلف المجالات والمهام التي يضطلع بها صندوق الرعاية الاجتماعية من خلال مشروع الربط الشبكي الخاص بين المركز الرئيسي وفروعه في كافة المحافظات والمناطق والذي تم تمويله من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية بمساعدة من البنك الدولي والمفوضية الأوروبية.

وفي مكتب المدير التنفيذي للصندوق استمع الأخ نائب رئيس الجمهورية من وزيرة الشئون الاجتماعية والمدير التنفيذي للصندوق منصور الفياضي إلى إيضاحات شاملة حول النشاطات المتزايدة التي يقوم بها الصندوق من خلال خرائط المسح وتقديم القروض للتخفيف من الفقر في مجالات تربية النحل والمواشي وصناعات سعف النخيل بمختلف الأشكال وبصورة ميسرة ومدروسة بدقة.

وفي صالة الاجتماعات أيضا تم استعراض نماذج مصورة للكيفية التي يتم بها المسح الميداني وتقديم تلك المشاريع على مستوى كل المحافظات والمناطق.

وقد أكد الأخ نائب رئيس الجمهورية أن صندوق الرعاية الاجتماعية يمثل أهمية استثنائية في تقديم المساعدات وشبكات الضمان الاجتماعي من أجل التخفيف من الفقر وخلق المزيد من فرص العمل من خلال النوافذ التي يفتحها الصندوق أمام المحتاجين.

وأشار إلى الدور الحيوي والبناء الذي قام ويقوم به الصندوق مؤكدا أن القيادة السياسية ممثلة بفخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية تؤكد باستمرار ضرورة تطوير أداء الصندوق الذي تبلغ موازنته السنوية أكثر من أربعين مليار ريال ..متمنيا للكادر العامل في الصندوق المزيد من التوفيق والنجاح.

واصل مناقشته للتقرير المقدم من لجنة العدل والأوقاف

مجلس النواب يستمع إلى ردود وزيري النقل والصحة العامة

صنعاء / سبأ:

واصل مجلس النواب في جلسته المنعقدة يوم أمس الأحد برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي مناقشته للتقرير المقدم من لجنة العدل والأوقاف حول مشروع قانون بشأن التحكيم .. وتضمن التقرير أن يقدم طلب الرد كتابةً إلى هيئة التحكيم مبيناً فيه أسباب الرد خلال 15 يوماً من تاريخ علم طالب الرد لتشكيل هذه الهيئة أو بالظروف المبررة للرد .. فإذا لم يتنح المحكم المطلوب رده أحالت هيئة التحكيم طلب التحكيم إلى المحكمة المشار إليها في المادة (5) من هذا القانون خلال عشرة أيام من تاريخ تسلم الهيئة للطلب للفصل فيه بحكم غير قابل للطعن فيه.

كما أشار المشروع إلى أنه لا يقبل طلب الرد ممن سبق له تقديم طلب برد المحكم نفسه في ذات التحكيم ، ويترتب على تقديم طلب الرد وقف إجراءات التحكيم، وإذا حكم برد المحكم اعتبرت إجراءات التحكيم التي تمت قبل تقديم طلب الرد كأن لم تكن، وإذا تعذر على المحكم أداء مهمته أو لم يباشرها أو انقطع عن أدائها بما يؤدي إلى تأخير لا مبرر له في إجراءات التحكيم أو لم يتنح ولم يتفق الطرفان على عزله ، جاز للمحكمة المشار إليها في المادة (5) من هذا القانون الأمر بإنهاء مهمته بناءً على طلب أحد الطرفين ويكون حكمها غير قابل للطعن فيه بأي طريقة.

واستمع المجلس في جلسة يوم أمس الأحد إلى الردود المقدمة من وزيري النقل والصحة العامة والسكان على استفسارات عدد من أعضاء المجلس.. حيث أشار وزير النقل خالد إبراهيم الوزير في معرض رده على الأسئلة والاستفسارات الموجهة إليه حول الطائرة اليمنية التي سقطت في جزر القمر والأسباب المؤدية لسقوطها وتأخر نتائج التحقيقات .. أنه تم تشكيل لجنة عن الجانب اليمني وأرسلت في رحلة خاصة خلال ساعات من تلقي خبر سقوط الطائرة لمتابعة السلطات القمرية والسلطات البحرية الفرنسية عقب الحادث ومتابعة جهود الإنقاذ .

وبين الوزير أنه تم أيضا إرسال فرق من غواصي القوات الخاصة اليمنية وغواصي مؤسسات الموانئ اليمنية مع آلياتهم ومعداتهم للمشاركة في جهود الإنقاذ والإغاثة ، مبدياً أسفه أنه لم يكن هناك سوى ناجية واحدة في الحادث.

وحول ما إذا كان لهذا الحادث علاقة بالصيانة الدورية لطائرات أسطول اليمنية .. أجاب وزير النقل أن هناك لجنة تحقيق برئاسة ممثلين من جمهورية جزر القمر وعضوية ممثلين عن بلادنا وعن جمهورية فرنسا على اعتبار أن معاهدة الطيران المدني الدولية تحدد مسؤولية الدولة التي يقع الحادث في أراضيها بحقها السيادي في التحقيق ، كما يمكن لدولة تسجيل ومشغل ومصنع الطائرة المشاركة في التحقيق .. منوها إلى أن اللجنة لم تنته من عملها بعد ولم تصدر تقريرها ولا تزال أعمال التحقيق جارية، وأنه من الصعب الرد على هذا السؤال قبل أوانه.

وأكد أن صيانة طائرات اليمنية على مستوى ممتاز ومؤهل وتحت رقابة من الجهات المختصة في اليمن، والجهات الدولية المعنية.

وقد كلف مجلس النواب وزير النقل بمتابعة الموضوع وموافاة المجلس بنتائج التحقيقات أولاً فأول.

كما استمع المجلس إلى رد وزير الصحة العامة والسكان الدكتور / عبدالكريم يحيى راصع حول استفسارات أحد أعضاء المجلس بشأن ما أثير عن المركز الوطني لمختبرات الصحة العامة، وفيما يتعلق بالمخالفة لقانون المناقصات والمزايدات وعدم توريد الدعم الشعبي إلى البنك أولاً فأول، وصرف مكافآت لمن لا يستحق وعدم إرفاق الوثائق والمستندات المؤيدة للصرف في معظم العمليات.

وأجاب الوزير أن تقارير الجهاز المركزي للرقابة الدورية واللجنة الوزارية المشكلة من قبل الوزارة لفحص أعمال المركز أثبتت صحة أعمال المركز وبينت عدم وجود أي مخالفة لذلك ، مشيراً إلى أنه في بعض الحالات قد يتم التجاوز لظروف طارئة تتطلب تنفيذ بعض الأعمال العاجلة لرفع جاهزية المركز لمجابهة أي طارئ .

أما بخصوص عدم توريد الدعم الشعبي فأجاب الوزير بأن المركز يقوم بشكل يومي بالتوريد للدعم الشعبي ، وأن إيرادات المركز تخضع لمتابعة رقابة إدارة الإيرادات بالمركز وإشراف ومتابعة ممثلي وزارة المالية، وكذا الإدارة العامة لمساهمة المجتمع بالوزارة والتي تقوم بمراجعة وفحص الإيـرادات سنوياً ، وأنه لم ترد أي ملاحظة خلال الأعوام السابقة بهذا الخصوص.

وحول الاستفسار عن صرف مكافآت لمن لا يستحق والإنفاق في غير مصلحة العمل .. أشار الوزير إلى أنه يتم صرف المكافآت العامة للعاملين بالمركز الوطني بحسب اللائحة المنظمة لذلك بقرار رئيس مجلس الوزراء .. حيث يتم صرف (40 ٪) من الدعم الشعبي بشكل شهري لجميع العاملين بالمركز وبحسب التقارير والتقييم الشهري لأداء العاملين، كما يتم توجيه نسبة (8 ٪) لتغطية بقية الأوجه كمكافآت وبدل إضافي للعاملين مقابل الأعمال الإضافية والإستلامات .

وطالب الوزير المجلس بأن يوصي بضرورة الاهتمام بموازنة المركز ومراعاة طبيعة المرفق التي لا تتحمل تلكم الإجراءات التي اتخذت مؤخراً من قبل وزارة المالية في تخفيض موازنته إلى أكثر من النصف.

وفيما يخص شراء أجهزة دون استخدامها أو توفير المحاليل لها .. أكد الوزير راصع أن جميع التجهيزات تعمل بشكل سليم ولم تتوقف ليوم واحد إلا أن جهاز الكيمياء الموجود لدى بعض الفروع قد تعذر تشغيله بسبب اعتذار وزارة المالية عن تنفيذ المناقصة الخاصة بتلك الأجهزة وعددها ثلاثة أجهزة، مضيفاً أنه تعذر حتى يومنا هذا تركيب المحرقة الخاصة بالمركز نظراً لاعتراض المواطنين على تركيب المحرقة وتوجيه لجنة الصحة العامة بالمجلس بتأجيل تركيب المحرقة ، موضحا أنه تم الاتفاق مؤخراً على تركيب المحرقة بالأزرقين للاستفادة منها بالتخلص من المخلفات الطبية بالعاصمة.

وفي معرض رده على استخدام محاليل غير صالحة أدت إلى نتائج خاطئة انعكست على صحة المرضى الفاحصين .. أجاب بعدم معرفته بنتائج ذلك ، وأن الوزارة على استعداد في حالة ثبوتها التحقيق فيها ومحاسبة المتسببين ، كما أنه في حالة وجود أي خطأ يمكن أن يحصل وفي أي وقت يمكن مناقشته مع الإخوة في المركز وتلافيه لما فيه المصلحة العامة ومصلحة المواطن، وأن يكون تقييم المركز بشكل علمي وسليم.

وعن توقف بنك الدم بمحافظة عدن بسبب عدم وجود المحاليل الطبية اللازمة والموازنة المخصصة لذلك ما حرم المرضى في هذه المحافظة من الحصول على الدم الذي يحتاجونه.. أجاب الوزير أنه بالفعل كان هناك خلل في إدارة المركز الوطني لنقل الدم وأبحاثه نتيجة فشل مديره العام ولذلك فقد تم تغييره.

حضر الجلسة وزير شئون مجلسي النواب والشورى احمد محمد الكحلاني ووزير العدل الدكتور غازي شائف الاغبري.

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق ووافق عليه وسيواصل أعماله صباح اليوم الاثنين بمشيئة الله تعالى .

من جلسة البرلمان (أمس)